النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
يوليو/تموز ١٩٩٤
July 1994

هايتي

مقتل سكان أحد الأحياء الفقيرة في مذبحة جماعية

لقي ما يزيد على ٢٠ شخصاً حتفهم في واحدة من أسوأ المذابح الجماعية التي شهدتها هايتي منذ الإطاحة بالرئيس جان برتراند أريستيد في سبتمبر/أيلول ١٩٩١

فقد أفادت بعض المصادر أن زهاء ٥٠ شخصاً ربما يكونون قد قُتلوا في إبريل/نيسان ١٩٩٤، بحي رابوتو الفقير ببلدة غونيف في إقليم أرتيبونيت، على أيدي الجنود وأفراد من «الجبهة الثورية من أجل رقي وتقدم هايتي»، وهي جماعة شبه عسكرية تابعة للجيش.

ومنذ وقوع الانقلاب تعرض سكان حي رابوتو، بمن فيهم أطفال لم تتعد أعمارهم العامين، للضرب المبرح والاعتقالات التعسفية والهجمات المسلحة، وذلك على أيدي أفراد الجيش الذين يساندهم في كثير من الأحيان ما يُعرف باسم قوات «الملحقات» (وهي فرق مسلحة مساعدة لقوات الأمن).

وفي يوم ١٨ إبريل/نيسان ١٩٩٤ توجه الجنود إلى حي رابوتو بحثاً عن أحد العناصر النشطة المحلية يُدعى أميو ميتاير. ولما لم يتمكنوا من العثور عليه، أحرقوا منزله عن آخره، وفتشوا غيره من المنازل تفتيشاً شديداً، كما أعملوا الضرب في القرويين الذين حاولوا الفرار، وألقوا القبض على آخرين.

وقد أُطلق سراح القرويين في اليوم التالي، غير أن الجنود أحاطوا بحي رابوتو في الساعات الأولى من يوم ٢٢ إبريل/نيسان، وبصحبتهم أفراد من «الجبهة الثورية من أجل رقي وتقدم هايتي»، شرعوا في إطلاق النار في الهواء. فيما كان السكان المرتاعون يهرعون إلى الشاطئ طلباً للنجاة، وطاردهم الجنود وأفراد الجبهة المذكورة وهم يطلقون رصاصهم على ظهورهم وأرجلهم، بينما راح آخرون يطلقون النار من جهة البحر على القرويين الفاريين، مستهدفين أيضاً من كانوا نائمين في قواربهم من السكان. ولكن الجيش زعم أن القتلى لقوا حتفهم في معركة بالرصاص بين أفراد الجيش و«إرهابيين» موالين للرئيس أريستيد.

ومن المحتمل أن يكون رجال الجيش قد أحرقوا بعض جثث القتلى أو ألقوها في البحر، كما أن الكثيرين من سكان الحي قد فروا من المنطقة مما يجعل من الصعب تحديد العدد النهائي للقتلى.

هذا، وقد طالبت منظمة العفو الدولية السلطات بإجراء تحقيق في هذه الانتهاكات، واتخاذ خطوات تكفل سلامة جميع سكان حي رابوتو.

الولايات المتحدة الأمريكية

حاكمة إحدى الولايات تسمح بإعادة تطبيق عقوبة الإعدام

سمحت جوان فيني حاكمة ولاية كانزاس باعتماد مشروع قانون يعيد العمل بعقوبة الإعدام، في ولاية كانزاس، فصار قانوناً ساري المفعول رغم معارضتها لهذه العقوبة.

فقد كان بمقدور جوان فيني أن تعترض على مشروع القانون المذكور، ولكنها قررت في إبريل/نيسان ١٩٩٤ ألا تتخذ أي إجراء بهذا الصدد، وإنما سمحت بأن يصبح قانوناً دون توقيعها عليه، ظناً منها بأن تلك هي إرادة سكان كانزاس. وقد استنكرت منظمة العفو الدولية هذا الإجراء الذي اعتبرته خطوة إلى الوراء بالنسبة لحقوق الإنسان في كانزاس، ومنافياً للمعايير والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تشجع الحكومات على الحد من استخدام عقوبة الإعدام.

كما أن هناك نصاً مثيراً للقلق والانزعاج في القانون الجديد يسمح باشتراك العاملين في قطاع الصحة في عملية الإعدام، مما يتعارض مع القواعد التوجيهية الأخلاقية التي أصدرها «الاتحاد الأمريكي» و«الاتحاد الطبي العالمي»، والتي تحظر على الأطباء الاشتراك في عمليات الإعدام.

ويُذكر أنه لم تجر أية إعدامات في كانزاس منذ عام ١٩٦٥ .

إسبانيا

سجين يشنق نفسه عقب تعرضه للضرب المبرح

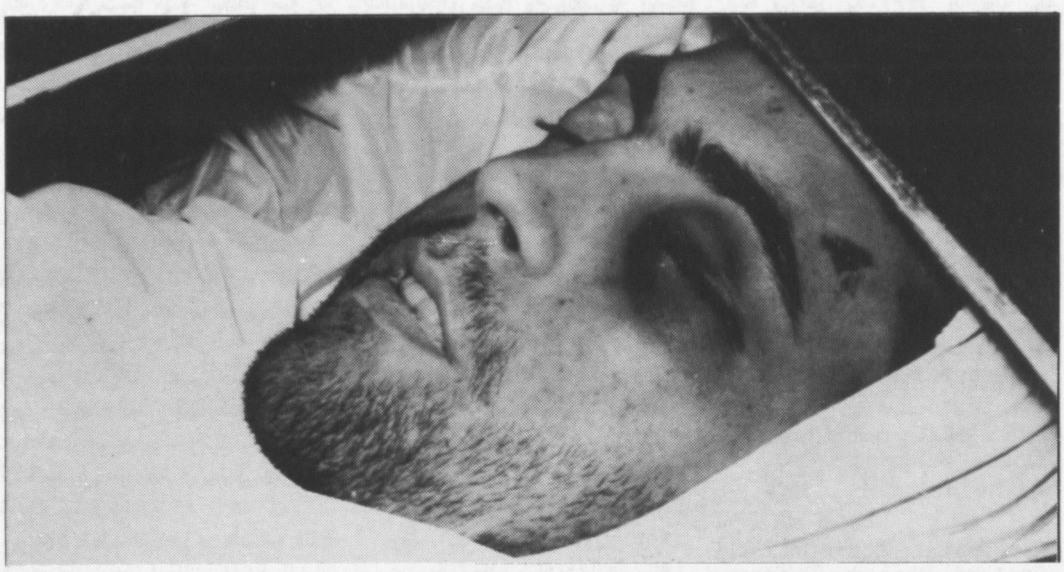

خوسيه لويس إغليسياس أمارو شنق نفسه بأربطة حذائه في زنزانة حبس انفرادي، وكان من المعهود عنه إيذاؤه لنفسه.

أقدم خوسيه لويس إغليسياس أمارو، البالغ من العمر ٢٣ عاماً، على شنق نفسه يوم ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٤ داخل زنزانة انفرادية بسجن «بيكاسنت ٢» في فالنثيا. وقد استخدم في ذلك أشرطة من رباط حذائه بعد أن شده إلى قطبان الباب.

ويُذكر أن السجين المذكور قد عهد عنه إيذاؤه لنفسه، وقد غادر مؤخراً مستشفى «لا في » حيث كان يعالج - حسبما ورد - بعد أن ابتلع هواتياً وإطار نظارة، وأدخل مسماراً في سُرّته. كما سبق أن قام بمحاولة فاشلة للهرب من المستشفى، وشاهده سجناء آخرون وهو يُدخَل إلى الزنزانة محمولاً على نقالة حيث لاقى منيته فيما بعد.

ووفقاً لأقوال زملائه في السجن، فقد قام الحراس بضربه مراراً بالهراوات في الأيام الأخيرة قبل وفاته. وقد أظهرت الصور الفوتوغرافية لجثة السجين ونتائج التشريح عن وجود جروح عديدة مضى عليها ما بين يومين وأربعة أيام، ووجود جلطات دموية كبيرة بالرأس، ورضوض بالغة على الوجه والجسد. وتؤيد هذه الإصابات ما زُعم من تعرضه للضرب بالهروات.

وتعبر منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء ما زُعم من سوء معاملة حراس السجن للسجين المذكور، وما أبدته السلطات من إهمال إذ سمحت بوضع سجين عُهد عنه إيذاؤه لنفسه في زنزانة انفرادية مع وجود وسائل في متناوله للإقدام على الانتحار. وقد فُتح تحقيق قضائي في الوفاة، وحثت منظمة العفو الدولية على إجراء تحقيق وافٍ فيما زُعم من سوء المعاملة.

ساعد بقلمك إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعاقة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

ليبيا

«اختفى» منصور الكيخيا من أحد فنادق القاهرة في العاشر من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، وهو مواطن ليبي في الحادية والستين من عمره، من دعاة حقوق الإنسان البارزين وأحد زعماء المعارضة. وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون عملاء الحكومة الليبية قد اختطفوه وأعادوه إلى ليبيا.

وكان منصور الكيخيا وزيراً سابقاً للخارجية، ثم شغل منصب مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة؛ وفي سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ استقال من هذا المنصب الأخير، وظل منذئذٍ معارضاً نشطاً للحكومة يعيش في المنفى بفرنسا. ومن المعروف أنه مصاب بمرض السكر ويحتاج إلى الحقن بالإنسولين بصفة منتظمة.

وكان منصور الكيخيا في القاهرة قبل «اختفائه» ببضعة أيام لحضور المؤتمر العام «للمنظمة العربية لحقوق الإنسان» التي كان واحداً من أعضائها المؤسسين؛ وقد أُعيد انتخابه خلال المؤتمر لعضوية لجنتها التنفيذية. وشوهد آخر مرة

منصور الكيخيا

مساء العاشر من ديسمبر/كانون الأول في فندق «السفير» بالقاهرة.

وتزايدت المخاوف من أن يكون قد اختُطف وأُعيد إلى ليبيا، حين وصفت السلطات الليبية أعضاء المعارضة علناً - بعد ذلك بيومين - بأنهم «كلاب ضالة» ودعت إلى «إبادتهم». وبدأت السلطات المصرية تحقيقاً حول «اختفاء» منصور الكيخيا»، لكن نتائجه لم تُعلن. والجدير بالذكر أن اثنين آخرين من أعضاء المعارضة الليبية البارزين قد «اختفيا» في القاهرة عام ١٩٩٠، ومن المعتقد أنهما معتقلان في مكان سري بالقرب من طرابلس.

الرجاء كتابة مناشدات تطلب من الحكومة الليبية معلومات عن مكان وجود منصور الكيخيا، وتطلب من الحكومة المصرية الإعلان عن نتائج التحقيق. تُرسل المناشدات إلى:

سيادة الرئيس معمر القذافي قائد الثورة/ مكتب الثورة/ طرابلس/ الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وإلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية/ قصر عابدين/ القاهرة/ مصر العربية.

بنغلاديش

ظلت عقوبات الجلد والكي والرجم تمارس في بنغلاديش منذ عام ١٩٩٢ في غياب أي سلطة قانونية. أذ تأمر المجالس القروية، المعروفة باسم «الساليش»، بتوقيع هذه العقوبات وتشرف على تنفيذها، بموجب قوانين الشريعة الإسلامية غير المدرجة في سجل القوانين المعمول بها في البلاد.

وكان معظم الضحايا من النساء؛ فقد حملت فتاة تُدعى شيفالي، لها من العمر ١٤ عاماً، بعد أن اغتصبها - فيما زُعم - أحد ملاك الأراضي. ولأنها لم تتمكن من إحضار أربعة شهود ذكور، حكم عليها أحد مجالس «الساليش» في إبريل/نيسان ١٩٩٢ بالجلد ١٠٠ جلدة لإقرارها بارتكاب الزنا. ولما كانت شهادة امرأة واحدة غير مقبولة وفقاً للشريعة الإسلامية، فقد حُكم على والدتها هي الأخرى بمائة جلدة لاتهامها صاحب الأرض بالاغتصاب.

أما نورجيهان بيغوم، البالغة من العمر ٢١ عاماً، فقد حصلت على إذن بالزواج مرة ثانية من رجال الدين في القرية لأن زوجها الأول هجرها؛ لكنها رُجمت هي وزوجها الجديد في يناير/كانون الثاني ١٩٩٣، بعدما خلص أحد مجالس «الساليش» إلى أن زواجها باطل شرعاً. وقد دُفنا حتى الصدر، ثم رجما بالحجارة علناً مما أدى إلى وفاة نورجيهان بعد ذلك مباشرة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لتقاعس حكومة بنغلاديش عن منع المجالس القروية من تخطي القوانين السارية في البلاد واعتبار نفسها سلطة قضائية تقضي بين الناس وتعاقبهم كيفما تشاء، وحثت المنظمة السلطات على تقديم المسؤولين عن هذه العقوبات وعمليات القتل الخارجة عن نطاق القضاء إلى ساحة العدالة.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية أنباء مشجعة مفادها أن إحدى المحاكم في بنغلاديش قد حكمت على تسعة رجال بالسجن سبع سنوات، في فبراير/شباط ١٩٩٤، لاشتراكهم في رجم نورجيهان وزوجها.

الرجاء إرسال مناشدات إلى رئيسة الوزراء Begum Khaleda Zia على العنوان التالي:

Office of the prime Minister, Dhaka, Bangladesh.

وإلى الرئيس Abdur Rahman على العنوان التالي:

Presidential Secretariat, Old Sangsad Bhaban, Tejfgaon, Dhaka, Bangladesh.

أعربوا في مناشدتكم عن ترحيبكم بتقديم الجناة في إحدى القضايا إلى ساحة العدالة، لكن حثوا الحكومة على أن تكفل عدم تولي المجالس القروية (الساليش) لوظائف قضائية خارج إطار القانون، وألا تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ القانون؛ واطلبوا من الحكومة أن تقدم إلى ساحة القضاء أي موظف من الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين يثبت أنه تقاعس عمداً عن حماية الضحايا.

ترغيزستان

صدر حكم بالإعدام على كل من أندريه أرازوف البالغ من العمر ٢٣ عاماً بعد إدانتهما بجريمة القتل العمد. وترددت مزاعم مؤداها أنهما أُدينا استناداً لاعترافات أدليا بها تحت وطأة الضرب المبرح والتهديدات من جانب بعض الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون. في ٧ فبراير/شباط ١٩٩٤ أدانت محكمة شوي الإقليمية أندريه أرازوف وسلطان كاريبزانوف بقتل زوجين مسنين عمداً؛ كما أُدين بالتورط في هذه الجريمة رستم كاريبزانوف شقيق سلطان كاريبزانوف ورجل رابع يُدعى نورقان أوسبانوف، وحُكم عليهما بالسجن خمس سنوات وعشر سنوات على التوالي؛ وقد أيدت المحكمة العليا هذه الأحكام في ٥ إبريل/نيسان ١٩٩٤ .

ويُزعم أن الأدلة الوحيدة ضد هؤلاء الرجال الأربعة هي الاعترافات التي أدلوا بها خلال استجوابهم عقب القبض عليهم في شهر فبراير/ شباط ١٩٩٣، وأنهم قد تعرضوا للضرب والتخويف لكي يدلوا بهذه الاعترافات التي أملاها عليهم من كانوا يستجوبونهم. وقيل إن أندريه أرزوف قد تعرض في إحدى المرات للتهديد بمسدس. وقد تراجع المتهمون عن اعترافاتهم خلال المحاكمة.

الرجاء كتابة مناشدات تطالب بالتخفيف الفوري لحكمي الإعدام الصادرين ضد كل من أندريه أرازوف وسلطان كاريبزانوف، مع التأكد على أن إساءة تطبيق أحكام العدالة التي تفضي إلى فرض عقوبة الإعدام لا سبيل لاستدراكها بعد توقيع العقوبة مطلقاً. طالبوا أيضاً بإجراء تحقيق فيما زُعم من أن جميع المتهمين الأربعة في هذه القضية قد أسيئت معاملتهم خلال الاستجواب.

ترسل المناشدات إلى:

Askar Akayev, President of the Kyrgyz Republic, Government House, 720003 Bishkek, Kyrgzstan

☚ تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

خذلهم العالم

مأساة تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل في بوروندي ورواندا

«إننا نعلم جميعاً أن اجتناب تلك المذابح لم يكن عسيراً. ونعلم أنه لو كان المجتمع الدولي قد تنبه مبكراً إلى الوضع المتأزم في بوروندي ورواندا، لكان بالإمكان منع هذه المجازر. ولأن أصوات الناس في كل من بوروندي ورواندا لا تصل إلى الأسماع، فإننا نعتقد أنه من واجب منظمة مثل منظمة العفو الدولية وأعضائها في شتى أنحاء العالم، أن يتحدثوا باسمهم».

[من كلمات بيير سانتيه الأمين العام لمنظمة العفو الدولية]

©Jean Marc Bouju/Associated Press

جثث متراكمة في إحدى البرك عند شلال نهر لكاجيرا بالقرب من جسر روسومو على الحدود بين رواندا وتنزانيا. وقد أحصيت حوالي ٢٠ جثة ملقاة في الماء، ولا يعرف الجاني بالتحديد، لكنهم ضحايا المذابح العرقية التي تجري حالياً في رواندا بين طائفتي الهوتو والتوتسي

لقي آلاف من الناس مصرعهم في بوروندي وفي رواندا، ولابد من اتخاذ إجراء لإيقاف ذبح الناس في هاتين الدولتين بسبب أصولهم العرقية أو ميولهم السياسية المزعومة.

وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن إدانتها الشديدة للحكومتين وقوات الأمن في كلتا الدولتين إزاء ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو التغاضي عنها. فقد قتل مئات الآلاف في رواندا على أيدي أفراد الجيش أو عصابات الأمن الأهلية التي قام الحزب الحاكم سابقاً بتسليحها وتعبئتها. كما استنكرت منظمة العفو الدولية الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان، ومن بينها أعمال القتل المتعمد للمدنيين على أيدي أفراد «الجبهة الوطنية الرواندية» التي غزت البلاد من أوغندا المجاورة عام ١٩٩٠ . وأشارت النتائج التي انتهت إليها لجنة تحقيق دولية زارت رواندا في يناير/كانون الثاني، إلى تورط الرئيس جوفينال هابياريانا، الذي قتل في إبريل/نيسان ١٩٩٤، في تنظيم عدة مئات من عمليات القتل السياسي. وقد قدم خبير الأمم المتحدة في شؤون الإعدام خارج نطاق القضاء، عقب زيارته لرواندا في إبريل/نيسان ١٩٩٣، توصيات شاملة لمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، غير أنه لم يتم العمل بهذه التوصيات. ففي بوروندي قامت قوات الأمن التي تهيمن عليها الطائفة التوتسية، وفرق الأمن الأهلية التوتسية المتحالفة معها، بقتل آلاف الأشخاص منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، وقد فعلت الشئ نفسه عصابات مسلحة من طائفة الهوتو بدعم من بعض المسؤولين المحليين. إلا أن ما يثير قلق منظمة العفو الدولية ليس فقط الدور الذي تلعبه قوات الأمن وحكومتا بوروندي ورواندا في هذه الأزمات، بل أيضاً رد فعل المجتمع الدولي - أو على الأصح افتقاده - وما يتميز به من ضآلة وعدم كفاية، إزاء الوضع في هاتين الدولتين الإفريقيتين.

فقد استمرت أعمال العنف في **بوروندي** زهاء ٣٠ عاماً، دون أن يقدم المسؤولون عنها إلى ساحة العدالة جزاء ما ارتكبوه من جرائم. وتعد هذه المذابح محصلة لنزاع متواصل بين طائفة الهوتو وطائفة الصفوة التوتسية من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة. وفي عام ١٩٩٣ وصل إلى السلطة، عن طريق انتخابات ديمقراطية، رئيس من الهوتو لأول مرة في البلاد هو ملشيور ندادايه، غير أنه اغتيل أثناء محاولة انقلابية حدثت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ .

وقد أدى هذا الانقلاب الفاشل إلى إطلاق موجة من أعمال العنف قُتل خلالها عشرات الآلاف من الأشخاص.

وحين ناشد من تبقى من الحكومة البوروندية المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة، كان رد الفعل ضئيلاً على نحو مأسوي. فقد أرسلت الأمم المتحدة عدداً قليلاً من المراقبين المدنيين، لكنها رفضت تقديم أي مساعدة عسكرية. كذلك استنكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ما وقع من مذابح، لكنها تقاعست عن تعيين مقرر خاص لرصد أوضاع حقوق الإنسان. كما أن اقتراح منظمة الوحدة الإفريقية بإرسال حوالي ١٨٠ جندياً و٢٠ مدنياً قد اصطدم بمصاعب من جانب أحزاب المعارضة في بوروندي. أما لجنة الحكومة البوروندية الخاصة بالتحقيق في المحاولة الانقلابية، فقد عجزت عن السير في مجراها.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، وكان عدد القتلى خلال الدورة الأخيرة من إراقة الدماء قد قدر في ذلك الوقت بحوالي ١٠٠ ألف قتيل، طالبت منظمة العفو الدولية - مرة أخرى - حكومات العالم أجمع بالتحرك لمنع المزيد من المآسي. غير أن أعمال القتل لاتزال مستمرة؛ فقد ورد أن ما يزيد على ٢٠٠ من المدنيين العزل قد أعدموا في شهر مارس/آذار على أيدي أفراد الجيش في منطقة كامينجي بالعاصمة البوروندية بوجمبورا.

لقد كان المجتمع الدولي على علم بما يجب عمله، كما كان أيضاً مدركاً لأبعاد هذه المشكلات التاريخية، لكنه لم يتحرك إلا لإجلاء رعاياه الأجانب فحسب، والذين كانوا عرضة للخطر حين تحولت، في شهر إبريل/نيسان ١٩٩٤، أعمال العنف الجارية في رواندا المجاورة إلى حمام دماء لم يسبق له مثيل.

والواقع أن الأمم المتحدة كان لها وجود في البلاد يتمثل في «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا» التي كانت قد أُرسلت للإشراف على تنفيذ اتفاقيات السلام التي وقعت عليها «الجبهة الوطنية الرواندية» والحكومة في أغسطس/آب ١٩٩٣ . لكن الأمم المتحدة لم تسمح لجنودها البالغ عددهم ٢٥٠٠ بالبقاء في رواندا ومنع أعمال القتل.

وإزاء تصاعد أعمال العنف، انسحبت الأمم المتحدة من البلاد تاركة فقط عدداً رمزياً من أفرادها لا يتجاوز ٢٧٠ شخصاً. وقد استنكر هذا القرار كثير من المنظمات الإنسانية المدافعة عن حقوق الإنسان، بينها منظمة العفو الدولية التي حذرت من أن مثل هذا القرار سوف تترتب عليه كوارث فادحة بالنسبة للآلاف من المواطنين الروانديين الذين يلتمسون الحماية في مناطق يتواجد فيها أفراد الأمم المتحدة. ولم يتم العدول عن هذا القرار إلا بعد فترة تجاوزت الشهر قُتل خلالها أكثر من ١٠٠ ألف.

أعمال العنف التي أدت إلى تمزيق طائفتين من السكان

بوروندي

بعد أن قتل الجنود زوج سيدة تدعى فينيرندي بوكومي، تبلغ من العمر ٢٦ عاماً، وذلك أمام ناظريها في قريتها بشمال بوروندي، أجبروها على الجلوس فوق جثة زوجها فيما راحوا ينهبون محتويات البيت، ثم فتحوا النار على الأهالي حين اقتربوا من المكان. وشاهدت فينيرندي بوكومي، وهي أم لستة أطفال وفي انتظار طفلها السابع، مقتل ١٢ شخصاً آخرين قبل أن يغادر الجنود القرية. ويبدو أنهم قتلوا بسبب انتمائهم لجماعة الهوتو العرقية وذلك خلال أعمال العنف التي أعقبت محاولة انقلاب، وبعد أيام قلائل من مقتل الرئيس، أي في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ .

وقد حذرت منظمة العفو الدولية مراراً وتكراراً من أن مثل هذه الفظائع لن تتوقف إلا إذا التزمت الحكومة والزعماء السياسيون وقوات الأمن، بوضع نهاية لعمليات القتل الجماعي لمواطنيها. ولسوف تستمر هذه الفظائع إلى أن يقدم المسؤولون عنها إلى ساحة العدالة. كما أنها سوف تستمر إلى أن يعمل المجتمع الدولي على تشجيع ومساعدة سلطات بوروندي وشعبها على ضمان هذه النهاية.

لمحة تاريخية

بالرغم من أن النزاعات التي تقع في كل من بوروندي ورواندا ينظر إليها - إزاء هجمات الهوتو الذين يمثلون الأغلبية على الأقلية التوتسية - على أنها نزاعات عرقية، فإن التاريخ يعرض وجهة نظر مختلفة. ففي فترة ما قبل الاستعمار كانت تحكم المملكتين عشيرة جانوا التي كانت، رغم أنها توتسية، تعتبر متميزة عن بقية السكان. وكان التوتسيون والهوتو يشتركون في لغة واحدة، ويعيشون معاً في نفس الأحياء، وكان التزاوج بين الطائفتين أمراً شائعاً.

وحتى أواخر الخمسينيات كانت بوروندي تشترك مع رواندا في الماضي الاستعماري نفسه. وفي أعقاب الاستقلال عام ١٩٦٢، فاز حزب «الاتحاد من أجل التقدم الوطني»، الذي كان هدفه المعلن توحيد كافة الجماعات والمصالح، بأغلبية هائلة في المجلس الوطني الجديد لبوروندي. غير أن الأزمات توالت الواحدة تلو الأخرى رغم محاولات حفظ التوازن داخل الحكومة. وقتلت أعداد كبيرة من الهوتو على أيدي التوتسيين في جهودهم الدائبة للاحتفاظ بالسلطة.

وعقب فشل عملية عصيان مسلح في إبريل/نيسان ١٩٧٢، ذُبح عشرات الآلاف من الهوتو، وفرّ منهم مئات الآلاف إلى خارج البلاد.

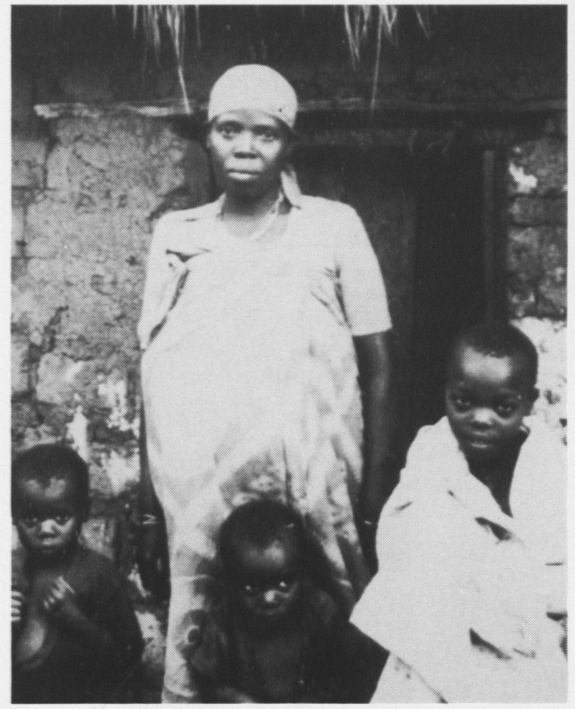

فينيرندي بوكومي مع ثلاثة من أطفالها في بوروندي

واستمر المتعلمون من أبناء طائفة الهوتو، ولاسيما المقيمون منهم في المنفى، في انتقادهم لتهميش الهوتو من جانب حكومات وقوات أمن ذات غالبية توتسية. وازداد التوتر ثم تفجرت أعمال العنف حين شنت عصابات من الهوتو هجمات على المدنيين التوتسيين في أعوام ١٩٨٨ و١٩٩١ و١٩٩٢ . ففي عام ١٩٨٨ - على سبيل المثال - قتل الهوتو مئات التوتسيين حين تصاعد التوتر في شمال البلاد. ثم ارتكب الجيش، الذي تسيطر عليه طائفة توتسي، مذابح انتقامية ضد الآلاف من الهوتو، وفر الكثيرون منهم كلاجئين.

ورغم المحاولات الواضحة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات لوضع إصلاحات سياسية من جانب الحكومة، مثل إقرار مشروع دستور جديد في مارس/آذار ١٩٩٢ من قبل ٩٠ في المائة من الناخبين، فقد ظلت حالات التوتر سائدة وقُتل العديد من الأشخاص، معظمهم من الهوتو، على أيدي قوات الأمن الحكومية.

وأخيراً أجريت انتخابات وطنية في يونيو/حزيران ١٩٩٣، أثرت نتائجها على التوازن السياسي لأول مرة في البلاد. فقد أصبح ملشيور نداداي - وهو من الهوتو - أول رئيس لبوروندي يصل إلى السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية. لكن قوات الأمن ظلت تحت سيطرة التوتسيين، وقبض على الرئيس نداداي بعد أربعة أشهر ثم قُتل في محاولة انقلاب قام بها العسكريون.

وقد أدى هذا إلى ارتكاب أفظع المذابح التي وقعت في تاريخ بوروندي، والتي سقط فيها عشرات الآلاف من القتلى سواء من الهوتو أو التوتسي. فبعد بلاغات أولية عن قيام الجيش ببعض أعمال القتل، اتضح أن جماعات من الهوتو التي تولى تنظيم بعضها مسؤولون محليون أعمال العنف التي مزقت أوصال طائفتين من السكان عينتهم حكومة الرئيس نداداي، قد ارتكبت مذابح راح ضحيتها عشرات الآلاف من التوتسيين، فضلاً عن بعض الهوتو المناوئين للحكومة.

وقام الجيش بأعمال قتل انتقامية ضد أبناء طائفة الهوتو، وفرّ مئات من الآلاف إلى الدول المجاورة، أو شُرّدوا داخل بوروندي. وكانت حالة التوتر ماتزال سائدة في البلاد إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من كلا الجانبين، حين وقع هجوم في ٦ إبريل/نيسان ١٩٩٤ على الطائرة التي كان يستقلها رئيس بوروندي الجديد سيبرين نتارياميرا والرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا، وتحطمت فوق العاصمة الرواندية كيغالي.

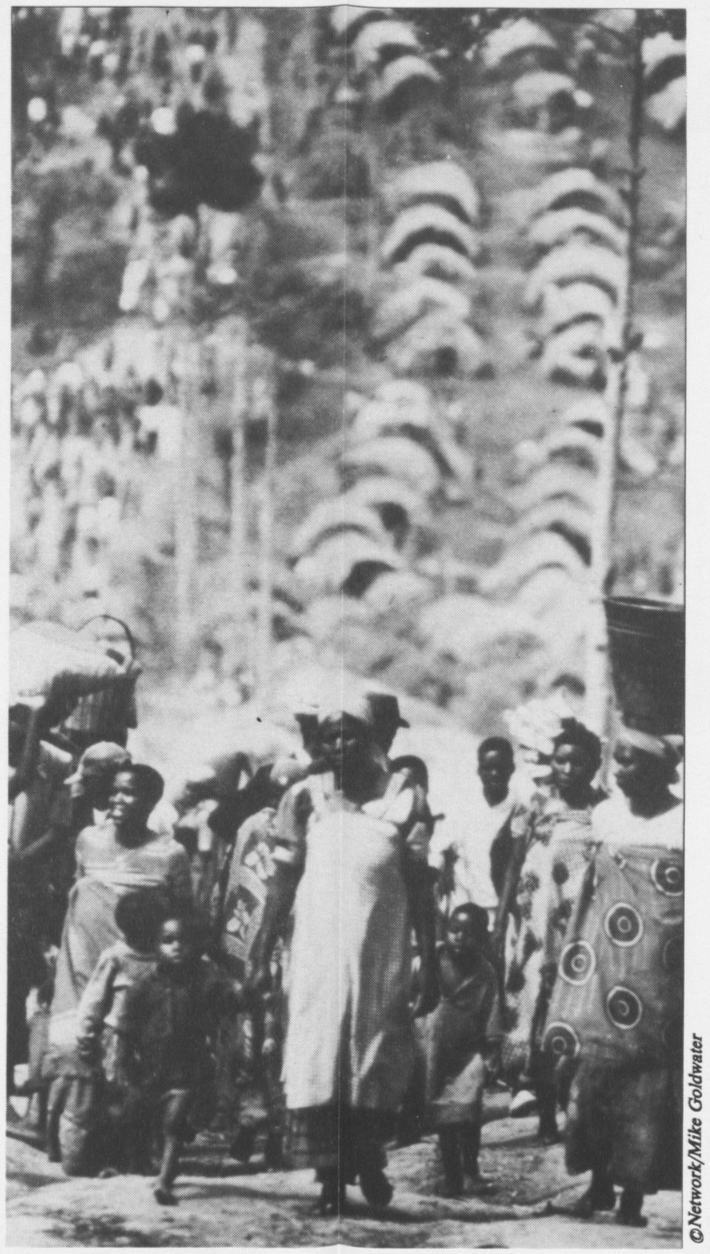

©Network/Mike Goldwater

لاجئون من معسكر موكيندو بوروندي الذي يضم أكثر من ٥٠ ألف لاجئ، ويبدو خلفهم الخيام الصغيرة التي يقيمون فيها. وقد فر من رواندا إلى الدول المجاورة أكثر من ٣٠٠ ألف شخص خلال شهر من اندلاع أعمال العنف في أوائل إبريل/نيسان ١٩٩٤ . ووفقاً لما ذكرته إحصائيات الأمم المتحدة فقد فرّ إلى أوغندا أكثر من ٥٠٠٠، وإلى زائير أكثر من ٨٠٠٠، وإلى بوروندي ٤٠ ألفاً، وإلى تنزانيا ٢٥٠ ألفاً. وعلاوة على هذا فإن حوالي ١٥٠ ألف لاجئ، كانوا قد فروا قبل ذلك من بوروندي إلى رواندا، اضطروا إلى الفرار مرة أخرى. وقد توجه حوالي ٨٠ ألفاً منهم إلى زائير، ورجع أكثر من ٦٥ ألفاً إلى بوروندي. وإلى جانب ذلك أجبر ما يقدر بمليونين من الروانديين (أكثر من ربع عدد السكان) على الفرار من منازلهم وشردوا في أنحاء رواندا. وترحب منظمة العفو الدولية بما أبدته حكومات الدول المجاورة من مراعاة للالتزامات الدولية، وإبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين الباحثين عن الحماية. وتطالب المنظمة - على نحو عاجل - كافة دول العالم بإمداد هذه الحكومات، وكذلك المنظمات الدولية مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بكل مساعدة ضرورية من أجل ضمان استمرار حماية اللاجئين طالما هم في حاجة إلى هذه الحماية.

رواندا

حين جاء الجنود بحثا عن مونيك موجاواماريا، وهي داعية محلية لحقوق الإنسان اشتركت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ في القيام بحملة منظمة العفو الدولية ضد أعمال القتل السياسي وظاهرة «الاختفاء»، اختبأت بين طابقين، وظلت في مخبئها لمدة ٤٠ ساعة. لكنها كانت تعلم أنهم سوف يعثرون عليها مهما طال الوقت، وكان عليها أن تتصرف بسرعة. كانت قد تزوجت ضابطاً كبيراً بالجيش. فخرجت من مكمنها وهي تقبض على ألبوم زفافها القديم، وتقدمت من الجنود المسلحين المرابطين خارج منزلها. كان من الممكن في تلك اللحظة أن تلقى مونيك حتفها إما رمياً بالرصاص أو يمزق جسدها إرباً، خاصة وأنها تعتبر - مثل عشرات الآلاف من مواطنيها - من خصوم الرئيس السابق جوفينال هابياريمانا. لكنها تقدمت من الجنود، قابضة على صورة زوجها، وأقنعتهم بأن يسمحوا لها بالتوجه إلى الفندق الذي يتزل فيه كبار الضباط بدلاً من تضييع وقتهم في حمايتها. وبعد أيام قلائل كانت تستقل طائرة متجهة إلى بلجيكا. غير أنها ماتزال تحاول معرفة ما حدث لأطفالها الثلاثة الذين اضطرت إلى أن تتركهم هناك.

مونيك موجاواماريا، واحدة من القلائل الذين تمكنوا من الهرب

ورغم أن الوضع في رواندا، في أعقاب إسقاط طائرة الرئاسة يوم ٦ إبريل/نيسان، قد بلغ حداً من العنف لم يسبق له مثيل، فإن العالم ظل عشرات من السنين يتغاضى عن وضع حقوق الإنسان في رواندا. فلم يحدث أي احتجاج على الإطلاق حين أذيع أن ٥٠ سجيناً سياسياً قتلوا، أو ماتوا عقب إساءة معاملتهم، بينهم معظم أعضاء الحكومة التي أطاح بها الرئيس هابياريانا عام ١٩٧٣ . ولم تكن هناك أي محاولة لعلاج نظام التمييز الدائم ضد الأقلية التوتسية في البلاد، والتي تشكل الآن غالبية «الجبهة الوطنية الرواندية». كما تمكنت قوات الأمن، قبل وقوع الأزمة الحالية بأمد طويل، من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان دون أن تنال أي قصاص. وفي الواقع لم يقدم أي فرد إلى ساحة العدالة عن قائمة طويلة من الانتهاكات ارتكبت منذ أواخر عام ١٩٩٠، تشمل مقتل ٢٣٠٠ على الأقل ممن يعرف أو يشتبه في أنهم من خصوم الرئيس السابق هابياريانا.

لمحة تاريخية

كانت كل من رواندا وبوروندي، عند نهاية القرن التاسع عشر، تحت الاحتلال الألماني، ثم أصبحتا بعد الحرب العالمية الأولى من «أقاليم الوصاية» تتولى بلجيكا إدارتها نيابة عن عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة فيما بعد، حتى حصلتا على الاستقلال في عام ١٩٦٢ . ويبدو أن الصراع بين الجماعتين العرقيتين الرئيسيتين قد تصاعد على أيدي الحكم الاستعماري الذي وضع جميع المسؤوليات الإدارية في أيدي التوتسيين.

وبالرغم من أن السلطات الاستعمارية قد حافظت على سيطرة التوتسيين، بدأت طائفة الهوتو - التي تمثل الأغلبية في رواندا - تطالب في تلك الفترة بحكم الأغلبية، يشجعها على ذلك بعض أفراد الإدارة البلجيكية. وفي عام ١٩٥٩ أطاح السياسيون الهوتو بالملكية، وتلا ذلك اندلاع أعمال العنف ولقي عشرات الآلاف من التوتسيين حتفهم، وفر إلى المنفى مئات الألوف من الناس خلال أوائل الستينيات.

وبعد استقلال رواندا عام ١٩٦٢، تعززت سيطرة الهوتو - أول الأمر - في ظل حكومة مدنية، لكن وقع انقلاباً عسكرياً عام ١٩٧٣ بقيادة جوفينال هابياريانا، وأعدم سراً خارج نطاق القضاء عدد كبير من أعضاء الحكومة المدنية، أو لقوا حتفهم نتيجة سوء المعاملة داخل السجون، وكانوا كلهم في الواقع من الهوتو.

وقبل عام ١٩٩٠ دأب أبناء طائفة الهوتو من جنوب رواندا على الشكوى من أن القادمين من الإقليم الشمالي الغربي، وهو موطن الرئيس هابياريانا، يتمتعون بمعاملة متميزة ويسمح لهم بنفوذ سياسي واقتصادي أكبر. كذلك شكا بعض الأفراد الذين ينتمون إلى صفوة الهوتو من أن التوتسيين يحتفظون بنصيب أكبر من الثروة الاقتصادية والنفوذ.

وبينما كان الوضع الاقتصادي والسياسي يتدهور في رواندا بشدة في أواخر الثمانينيات، كان الآلاف من الروانديين يتأهبون وهم في منفاهم بأوغندا المجاورة، للعودة إلى البلاد بالقوة. وفي عام ١٩٩٠ عبر الحدود من أوغندا إلى شمال شرق رواندا عدد يقدر بحوالي ١٠ آلاف من الثوار الذين يمثلون «الجبهة الوطنية الرواندية» المقيمة في المنفى والتي تسيطر عليها أغلبية توتسية، واستولوا على عدد من المدن أثناء تقدمهم نحو العاصمة كيغالي. وخلال الأزمة التي أعقبت ذلك اعتقلت السلطات الرواندية ما يزيد على ٨ آلاف شخص معظمهم من التوتسيين، وتعرض عدد كبير منهم للتعذيب ثم القتل، هذا فضلاً عن أن القتال بين «الجبهة الوطنية الرواندية» وقوات الأمن الحكومية قد كلف أرواحاً عديدة.

وفي الوقت نفسه لقي ما يزيد على ٢٠٠٠ من المدنيين حتفهم في عمليات قتل سياسي متعمدة ومستهدفة قبل أن يلقى الرئيس هابياريمانا مصرعه. ورغم التوقيع على اتفاق سلام من جانب الطرفين في شهر أغسطس/آب ١٩٩٣، وكان هذا الاتفاق يشمل إجراء تحقيقات حول انتهاكات حقوق الإنسان وإنهاء حالات الإفلات من العقاب، فإن انتهاكات حقوق الإنسان ماتزال مستمرة، ولاسيما عمليات استهداف خصوم الرئيس.

حان وقت إيقاف المذبحة

© Patrick Robert/Sigma

الأطفال يلعبون بين الجثث والجرحى الذين تم إحضارهم إلى ملعب لكرة القدم في كيغالي برواندا خلال ارتكاب المذابح

قال أحد أعضاء لجنة التحقيق الدولية، المشكلة من مجموعات أجنبية لحقوق الإنسان، عقب زيارة لرواندا في يناير/كانون الثاني ١٩٩٣: «أخبرني معظم من تحدثت إليهم - سواء من الهوتو أو التوتسي - أنهم كانوا يعيشون جنباً إلى جنب، ولا يودون إلا أن يعيشوا في سلام».

وخلافاً لما هو معتقد، من أن التشاحن العرقي والفوضى هما وحدهما المسؤولان عما يقع من قتل في بوروندي ورواندا، فإن أعمال القتل هذه إنما هي نتيجة لحملة تم تنسيقها بدقة من جانب الجيش والسلطات الحكومية بغية التخلص من جميع الخصوم.

ففي رواندا على سبيل المثال، قام حزب «الحركة الوطنية الجمهورية للديمقراطية والتنمية»، وهو حزب الرئيس الراحل هابياريانا، بتسليح وتعبئة مناصريه، وخاصة جناح شباب الحزب المعروف باسم «إنترامري»، وذلك من أجل ارتكاب المذابح لخصومه السياسيين.

كما دأبت محطة إذاعة، يسيطر عليها حزب سياسي متطرف لطائفة الهوتو التي تشكل أغلبية السكان، على مطالبة الميليشيات بقتل بعض المدنيين.

أما في بوروندي فقد أخفقت الحكومة في ممارسة سيطرة فعالة على قوات جيشها ذات الأغلبية التوتسية، أو في أن تكبح فعلياً جماح مناصريها من قاعدة الهوتو العريضة. فما فتئت قوات بوروندي المسلحة تستخدم معدات حصلت عليها من دول أجنبية ضد المدنيين الذين من المفترض أن تحميهم. وتعتبر فرنسا وألمانيا من بين الدول التي نظمت تدريبات عسكرية وقدمت معدات إلى الجيش البوروندي، كما قدمت فرنسا مساعدات عسكرية وتدريبات إلى رواندا. كذلك تلقت «الجبهة الوطنية الرواندية» في الوقت نفسه أسلحة عديدة من أوغندا وجيشها المسمى «جيش المقاومة الوطنية».

وتعتبر منظمة العفو الدولية أن الإفلات من العقاب هو حجر الزاوية في استمرار أعمال العنف في كل من هاتين الدولتين. فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في بوروندي ورواندا، نادراً ما يجري التحقيق فيها، بل قد لا يجري على الإطلاق، ولا يُقدم عنها أحد إلى ساحة العدالة. وفي أعقاب زيارة إلى رواندا في إبريل/نيسان ١٩٩٣، قام بها خبير الأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، قدم توصيات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، لكنها لم توضع موضع التنفيذ.

وفي شهر مايو/أيار من هذا العام طلبت منظمة العفو الدولية من خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، و«الاختفاء»، والتعذيب، واستخدام العنف ضد النساء، والتمييز العنصري، والمشردين داخل بلادهم، طلبت منهم زيارة الدولتين لجمع معلومات عن وضع حقوق الإنسان، وتقديم توصيات من أجل تحرك جديد للأمم المتحدة. وقد نشط أعضاء منظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم في مطالبة حكوماتهم بالعمل من أجل وقف أعمال القتل.

كما وضعت منظمة العفو الدولية أيضاً خطة عمل طالبت المجتمع الدولي بتنفيذها. وهذه الخطة تتضمن ما يلي:

- ضمان وجود جهاز مراقبة لحقوق الإنسان على الساحة في كل من الدولتين بأسرع ما يمكن، وذلك للإبلاغ عن وضع حقوق الإنسان، ومتابعة بعض القضايا، والحيلولة دون وقوع هذه الانتهاكات، وأيضاً لحماية المواطنين المعرضين للخطر أكثر من غيرهم.

- توجيه رسالة واضحة إلى الشعبين في بوروندي ورواندا بأنه لا يمكن ارتكاب أعمال القتل دون عقاب، وأن المجتمع الدولي قد عقد العزم على ضرورة تقديم أولئك المسؤولين عن تنظيم وتنفيذ مثل هذه الجرائم ضد الإنسانية إلى ساحة العدالة، وعلى أن يتم صرف تعويضات إلى الضحايا وذويهم.

- مطالبة الأمم المتحدة بنشر تقرير وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة لبوروندي في مارس/آذار ١٩٩٤.

- وضع برنامج عمل طويل الأمد بشأن حقوق الإنسان في بوروندي ورواندا، وذلك من أجل حماية هذه الحقوق ومنع وقوع انتهاكات أخرى.

وفي مايو/أيار من هذا العام، قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمناقشة الوضع في رواندا في دورة انعقاد خاصة استمرت يومين، وذلك بعد أن حثت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات، أكبر هيئة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة على أن تفحص الوضع في كل من الدولتين، وأن تكفل تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه.

ما يمكنك أن تفعله:

- ناشد حكومتك مراعاة الالتزامات الدولية بمساعدة شعبي بوروندي ورواندا.

- نبه الآخرين في بلدك إلى المخاطر التي تتعرض لها حقوق الإنسان في بوروندي ورواندا، واطلب منهم الانضمام إلى هذه الحملة.

- ناشد السلطات في كل من بوروندي ورواندا اتخاذ خطوات لمنع وقوع مزيد من أعمال القتل، ولتشكيل لجنة للتحقيق في أعمال القتل التي ارتكبها أفراد قوات الأمن والمدنيون، بهدف تقديم المسئولين عنها إلى العدالة. وحث قادة «الجبهة الوطنية الرواندية» على ضمان ألا يرتكب مقاتلوها عمليات إعدام تعسفي ومتعمد، وأية انتهاكات أخرى.

ابعث برسالة إلى:

Son Excellence, Monsieur Sindikubwabo Thaddée, Président de la République, Présidence de la République, BP 15, Kigali, République rwandaise;

Son Excellence, Monsieur Sylvestre Ntibantunganya, Président de la République, Présidence de la République, BP 1870, Bujumbura, République du Burundi:

Major General Paul Kagame, Commandant du front Patriotique Rwandais, 3 Avenue de l'Observatoire/BP 8, 1180 Bruxelles, Belgique.

العـــراق

إعدام المشتبه في اتجارهم بالعملة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية

مازال المئات يُعدمون كل عام في العراق عقاباً على جرائم سياسية وجنائية. وقد استهدفت الحكومة العراقية خلال الأشهر الأخيرة أفراداً يشتبه في قيامهم بالاتجار في العملة، وذلك - على ما يبدو - نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

ففي ٢٦ مارس/آذار ١٩٩٤ أُعدم خمسة أشخاص في سجن «أبو غريب» على مقربة من بغداد، وكان من بينهم عباس عبد العون، وهو عربي شيعي من الصرافين المعروفين في حي الكاظمية ببغداد. وأفادت الأنباء أنه قد قُبض عليه في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ مع الأربعة الآخرين، وقد اتُّهموا جميعاً بالاتجار في العملة.

كما أعلنت الحكومة العراقية في الشهر السابق عن صدور أحكام الإعدام على «عصابة من المجرمين» تتكون من ثمانية أشخاص، وذلك عقب إدانتهم بارتكاب جرائم القتل العمد والسرقة. وهؤلاء الثمانية، الذين يُزعم أنهم اعترفوا بجرائمهم، هم: فاضل عبد الله فاضل وظافر زهير ناهي ونظيم عطية خضير وحسن حمد الله عباس وعباس حمد الله عباس وعباس فرج خافي وتركي محمد جواد وأحمد سعدون محمد.

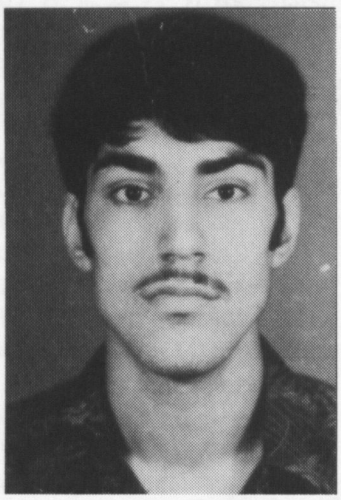

قاسم عبد الكريم حسن العبادي احد الخمسة الذين اتهموا في الاتجار بالعملة وأُعدموا في شهر مارس/آذار الماضي

غير أن بعض هؤلاء أعضاء في «الحزب الشيوعي العراقي» المحظور، وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون قد حُكم عليهم بالإعدام بسبب انتمائهم السياسي. ولم يُعرف حتى شهر مايو/أيار ١٩٩٤ هل نُفِّذت هذه الأحكام بعد أم لا.

نيـجيـريـا

تورط قوات الأمن في نزاعات دامية حول ملكية الأرض

لقي حوالي ٢٠ شخصاً مصرعهم في اشتباكات بسبب نزاع على ملكية الأرض وقع بين القرويين من طائفة أوغوني وجيرانهم من طائفة ندوكي في ولاية «ريفرز» بجنوب شرق نيجيريا. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق على سلامة أفراد جماعة أوغوني العرقية بعد أن تبين تورط قوات الأمن النيجيرية في أعمال القتل. فبعد أن شجعت قوات الأمن - حسبما زعم - أبناء طائفة ندوكي على مهاجمة قرى أوغوني، جاءت في أعقابهم في ٣ إبريل/نيسان، وأحرقت منازل جماعة أوغوني عن آخرها، واعتقلت عدداً منهم.

وفي ٢١ إبريل/نيسان صدرت الأوامر إلى المئات من أفراد الشرطة والجيش بالدخول إلى «أوغونيلاند» لإعادة النظام. وأقامت السلطات المحلية - في الوقت نفسه - محكمة خاصة تسمى «محكمة القلاقل المدنية» لها صلاحية فرض عقوبة الإعدام عن جرائم سابقة لم يُعاقب عليها بالإعدام مثل «الشروع في القتل». ومن بواعث قلق منظمة العفو الدولية احتمال استخدام صلاحيات هذه المحكمة ضد المعتقلين من طائفة أوغوني عقب محاكمات سريعة وجائرة.

وقد ورد أن قوات الأمن النيجيرية قامت بإعدام عدد من القرويين من ولاية «ريفرز» خارج نطاق القضاء، بعد أن احتجوا على الأضرار البيئية والتعويضات غير الكافية عن الخراب والتلف الذي ألحقته شركات النفط بأراضيهم ومحاصيلهم. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، قام أفراد الشرطة بقتل حوالي ٨٠ من القرويين، ودمروا منازلهم حتى سووا بها الأرض. وقد أوصت لجنة تحقيق قضائية بمحاكمة عدد من ضباط الشرطة ذكرتهم بالاسم، لكن نتائج تحقيقها ظلت طي الكتمان، ولم يُقدَّم أحد إلى ساحة العدالة. كما زُعم أن قوات الأمن تورطت عام ١٩٩٣ في عمليات إعدام أخرى خارج نطاق القضاء بينما كانت - في الظاهر - تحافظ على النظام في أوغونيلاندا.

وتدعو منظمة العفو إلى إجراء تحقيق نزيه فيما ارتكبته قوات الأمن في أوغونيلاندا من إعدامات خارج نطاق القضاء وأعمال قتل طائفية؛ كما تدعو المنظمة إلى محاكمة المسؤولين عن هذه الأفعال وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ودون فرض أحكام الإعدام.

في مايو/أيار ١٩٩٤ دعت منظمة العفو الدولية إلى إطلاق سراح كن سارو ويوا، الذي قُبض عليه في ٢٢ مايو/أيار، وهو محام ورئيس «الحركة من أجل بقاء شعب أوغوني». كما لقي في اليوم السابق أربعة من زعماء طائفة أوغاني مصرعهم في أوغانيلاندا ومنظمة العفو الدولية تعد كن سارو ويوا من سجناء الرأي، وتعتبر اعتقاله جزءاً مما تمارسه السلطات النيجيرية من قمع مستمر لحملة شعب أوغاني ضد شركات النفط.

الهـنـد

زيارة إلى بومباي تسلط الضوء على تجاوزات الشرطة

قامت منظمة العفو الدولية بأول زيارة ميدانية لها إلى إحدى الولايات الهندية - وهي ولاية ماهراشترا - منذ ١٤ عاماً. وقد زار وفد المنظمة عاصمة الولاية بومباي في الفترة ما بين ٨ و١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، وتحدث إلى مسؤولين كبار في حكومة الولاية والشرطة، وإلى عشرات من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمحامين وأعضاء جماعات الدفاع عن الحريات المدنية.

وقد قررت منظمة العفو الدولية زيارة بومباي بسبب ما ورد من أنباء حول إطلاق النار بصورة عشوائية من جانب أفراد الشرطة، وما أبدوه من تحيز خلال أعمال الشغب التي وقعت في الفترة بين ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ ويناير/كانون الثاني ١٩٩٣، والتي أسفرت عن وفاة ما لا يقل عن ١٥٠٠ شخص. وأثار الوفد أيضاً ما تردد من مزاعم عن الاعتقالات التعسفية للمسلمين وسوء معاملتهم عقب سلسلة الانفجارات التي وقعت في المدينة يوم ١٢ مارس/آذار ١٩٩٣. وكانت الحكومة قد نسبت هذه الانفجارات إلى جهاز المخابرات الباكستانية بالتعاون مع عناصر مسلمة في بومباي.

كما تود منظمة العفو الدولية تعميق فهمها لإجراءات الشرطة في ولاية لا تواجه عصياناً مسلحاً على نطاق واسع؛ فإذا لم تكن التدابير الفعالة لحماية حقوق الإنسان تُتخذ في بومباي، فمن المستبعد أن تُتخذ في ولايات مثل جمو وكشمير حيث تواجه الشرطة وقوات الأمن ضغوطاً أشد بكثير.

وقد تبين للوفد أن عدداً كبيراً من الأشخاص محتجزون بمراكز الشرطة في بومباي دون أن تكون هناك سجلات مناسبة تُدوَّن فيها بياناتهم وتواريخ اعتقالهم. وقد أقر بهذا أحد كبار المسؤولين في الشرطة بقوله: «لا أعرف إن كانوا ٥٠ في المائة من المحتجزين أو ٢٥ في المائة». وبين هؤلاء المحتجزين زوجات وأطفال إلى جانب أفراد آخرين في الأسرة، ظلوا محتجزين لعدة أيام - أحياناً «كرهائن» - وتعرضوا لسوء المعاملة أو التعذيب لحملهم على الإدلاء بمعلومات عن أشخاص من المشتبه في قيامهم بانفجارات مارس/آذار.

هذه الممارسة غير المشروعة للاحتجاز الذي لا تُدوَّن بياناته في أي دفاتر أو سجلات هي من الخطورة بمكان، علاوة على أنها تهيئ المناخ لوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل التعذيب أو حتى «الاختفاء»، كما هو حادث في أماكن أخرى من الهند. وانتهت منظمة العفو الدولية إلى أن ضرب المشتبه فيهم بات أمراً مألوفاً، وأن صنوفاً خطيرة من التعذيب تحدث في بومباي بين الحين والآخر، وأن هناك ستاراً مطبقاً من السرية والتكتم على ما يحدث في مراكز الشرطة.

وفي مذكرة تقع في ٣٥ صفحة قدمتها منظمة العفو الدولية إلى الحكومة في مايو/أيار ١٩٩٤، أوردت المنظمة ١٥ توصية تفصيلية لعلاج الوضع. وقد شملت إقامة نظام لتسجيل بيانات التوقيف والاعتقال الذي تقوم به الشرطة، واستحداث جهاز مستقل للتدقيق في سلوك أفراد الشرطة في كافة مراكز شرطة ماهراشترا. وطلبت المنظمة أيضاً النظر فيما زعم من إساءة استخدام قانون «الإرهاب والأنشطة التخريبية» في بومباي، ولاسيما نصوصه التي تسمح بتمديد مدة الحبس الاحتياطي لدى الشرطة دون تهمة أو محاكمة. كما حثت المذكرة الحكومة على اتخاذ خطوات عاجلة لمقاضاة رجال الشرطة المسؤولين عن مقتل بعض الأشخاص عمداً وبصورة غير مشروعة خلال أعمال الشغب التي حدثت في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ ويناير/كانون الثاني ١٩٩٣، وطالبت بإعادة النظر في القوانين التي من شأنها تسهيل عمليات القتل غير المشروع، وتعديلها لتتماشى مع المعايير الدولية.

والتقى وفد المنظمة في دلهي بوزير الداخلية الهندي وبمسؤولين كبار آخرين لمناقشة بواعث قلق المنظمة بشأن حقوق الإنسان في مجمل أنحاء البلاد، ومن بينها اعتقال العديد من سجناء الرأي من مواطني جمو وكشمير. وقيل للوفد إن طلبه زيارة هذه الولاية مايزال محل البحث.

البرازيل

حملة لإحياء الأمل

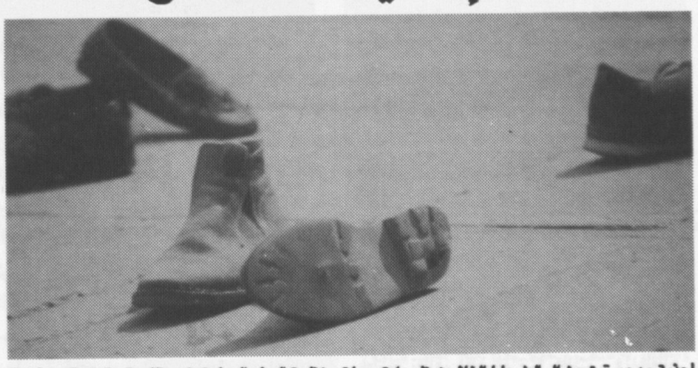

لحذية مهجورة ترمز إلى الضحايا القائمين في بداية حملة منظمة العفو الدولية ضد ظاهرة «الاختفاء» والعمل القتل السياسي في البرازيل في ٢٦ إبريل/نيسان ١٩٩٤

نثر أعضاء منظمة العفو الدولية في البرازيل بعض الأحذية المهجورة عند مدخل قاعة الاجتماعات بجامعة ساو باولو، إيذاناً بافتتاح مراسم البدء في حملة منظمة العفو الدولية لمناهضة ظاهرة «الاختفاء» والقتل السياسي في البرازيل يوم ٢٦ إبريل/نيسان ١٩٩٤ . فقد كانت هذه الأحذية الملقاة على الأرض رمزاً لغياب من «اختفوا» أو لقوا مصرعهم في البلاد.

وأعقب كلمتي نائب رئيس الجامعة ورئيس الفرع البرازيلي للمنظمة كارلوس إدويتا، عرض مؤثر لمجموعة من الشخصيات البارزة في البرازيل من مختلف دورب الحياة، فمنهم المحامي والفنان والصحفي ورجل الأعمال والأستاذ الجامعي؛ إذ قام هؤلاء بتقمص شخصيات سبعة من الضحايا الذين وردت حالاتهم ضمن حالات المناشدة التي تناولتها الحملة، فرووا مآسي هؤلاء الضحايا، وأجابوا على الأسئلة المطروحة، وصوروا وقع «اختفائهم» أو إعدامهم خارج نطاق القضاء على أسرهم وأحيائهم وأصدقائهم.

وأيضاً تولت هذه الشخصيات، التي عُرفت باسم «سفراء الأمل» الموفدين من منظمة العفو الدولية، عقد المؤتمرات الصحفية، وكتابة المقالات، والظهور في برامج التلفاز والاشتراك في الندوات والمناظرات والمناسبات العامة في كافة أنحاء البلاد من أجل من يمثلونهم من الضحايا.

وقد حظي انطلاق الحملة باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام، بما في ذلك تغطية هذا الحدث بالصفحة الأولى في إحدى كبريات الصحف البرازيلية، وفي تقارير معظم نشرات الأخبار المحلية والوطنية.

السودان

انقضاض الحكومة على الصحف واعتقال عدد من الصحفيين

ألقت السلطات السودانية القبض مؤخراً على عدد من الصحفيين، كما أغلقت إحدى الصحف المستقلة، وذلك في إطار حملة من القمع تستهدف وقف نشر أي مقالات تنتقد الحكومة.

في ٤ إبريل/نيسان ١٩٩٤، أُلقي القبض على محجوب محمد الحسن عروة رئيس تحرير صحيفة «السوداني الدولية» وعضو «المجلس الوطني الانتقالي» (برلمان معين من قبل الحكومة السودانية)، إلى جانب كونه من المؤيدين البارزين لتوجهات الحكومة الإسلامية، وذلك في أعقاب نشره مقالات تنتقد أداء الحكومة.

وبالرغم من عدم توجيه أي تهمة رسمياً إلى محجوب محمد الحسن عروة، فقد ورد أن المسؤولين قد اتهموه بالخيانة العظمى وإذاعة «أخبار كاذبة» بعد أن نشرت «السوداني الدولية» تقارير حول الفساد الحكومي، ودعت إلى عودة سياسة تعدد الأحزاب. وحتى مايو/أيار ١٩٩٤ كان لايزال رهن الاعتقال.

وكانت الحكومة قد أعلنت في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣، أي بعد أربع سنوات من استيلائها على مقاليد السلطة وحظرها للصحف الخاصة، أنها قرر الحد من احتكار الدولة للصحف، وأنها ستمنح تراخيص للصحف المستقلة.

ومنذ صدور «السوداني الدولية» بالخرطوم في يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، اعتقل منها ثلاثة صحفيين، وظل أحدهم رهن الاعتقال لمدة شهرين. وقد أُفرج عن الثلاثة دون اتهام، لكن يبدو أن السلطات قد أغلقت الصحيفة إلى أجل غير مسمىً.

الكويت

تخفيف حكمين بالإعدام إلى السجن

خففت محكمة التمييز بالكويت، في مارس/آذار وإبريل/نيسان ١٩٩٤، حكمين بالإعدام إلى السجن؛ فقد كانت محكمة أمن الدولة قد حكمت بالإعدام على خليفة التناك عام ١٩٩٢، ووليد جاسم مهدي عام ١٩٩٣ (راجع مقال «تحت الأضواء» الخاص بالكويت في عدد فبراير/شباط من *النشرة الإخبارية*)، وذلك بتهمة «التعاون» مع القوات العراقية إبان احتلالها للكويت. وسيقضي وليد جاسم مهدي الآن عقوبة بالسجن مدتها ١٥ عاماً عن جرائم أخرى، وسيقضي خليفة التناك عقوبة ١٠ سنوات.

روسيا

لجنة برلمانية تحقق في مزاعم حول وحشية الشرطة

من المقرر أن يجري تحقيق بشأن سوء المعاملة داخل السجون الروسية، وذلك عقب ورود بلاغات كثيرة عما يتعرض له السجناء من ضرب مبرح أثناء اعتقالهم السابق للمحاكمة.

في ٢٦ إبريل/نيسان ١٩٩٤، عين البرلمان الروسي لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون. وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى اللجنة وأعربت عن قلقها من سوء معاملة السجناء مثلما فعلت المجموعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان؛ وساقت المنظمة ـ مثالاً على ذلك ـ حالة رجل ورد أنه توفي عقب تعرضه للضرب المبرح على أيدي رجال الشرطة في موسكو.

في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ اعتدى ثمانية من رجال الشرطة بالضرب على أناطولي راسادكين. وكان قد استدعاهم أحد الجيران ابنه رقيب بمركز الشرطة المحلي، عقب مشاجرة مع اناطولي. وقام رجال الشرطة بركل أناطولي ورجلاً آخر كان معه في الشقة، وضربوهما بالهراوات وكعوب البنادق، ثم اقتادوهما إلى مركز الشرطة حيث عادوا إلى ضربهما من جديد. وقد أُطلق سراحهما بعد حوالي سبع ساعات، ولكن عندئذٍ كان أناطول مصاباً بشلل جزئي وغير قادر على السير. ثم نُقل إلى المستشفى في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول حيث أجريت له عملية جراحية لعلاج إصابات في الرأس، لكنه توفي في اليوم التالي.

وقد كتبت منظمة العفو إلى السلطات في نوفمبر/تشرين الثاني حاثةً إياها على إجراء تحقيق وافٍ وشامل بشأن الضرب الذي تعرض له، والذي أدى إلى وفاته، وطالبت السلطات بإعلان نتائج التحقيق، وتقديم من تتبين مسؤوليتهم عن ذلك إلى العدالة؛ لكن المنظمة لم تتلق أي رد حتى الآن.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

لبنان

تنفيذ أحكام الإعدام لأول مرة منذ ١١ عاماً

يعتبر إعدام بسام المصلح شنقاً في صيدا أول إعدام يُنفَّذ في لبنان منذ ١١ عاماً. وكانت إحدى المحاكم الجنائية قد أدانته بجريمة اغتصاب وقتل طفلة في الثامنة من عمرها. وأعقب إعدامَه في ٢٣ إبريل/نيسان ١٩٩٤ إعدامُ جنديين سوريين في الأسبوع التالي أدينا في إبريل/نيسان بقتل شقيقين في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ . وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن الثلاثة حرموا من حق الطعن في الأحكام. ولايزال هنالك سجين واحد على الأقل محكوم عليه بالإعدام ومن المحتمل أن يُنفَّذ فيه الحكم عما قريب.

وكانت منظمة العفو الدولية قد طالبت السلطات اللبنانية بألا تعدم هؤلاء الرجال، وطلبت تخفيف جميع أحكام الإعدام سواء القائمة حالياً أو ما يصدر منها مستقبلاً. كما دعت منظمة العفو الدولية إلى إعادة النظر في كافة التشريعات بهدف تقليل عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام. ومما يُذكر أنه في مارس/آذار صدر قانون جديد ينص على تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة القتل العمد وجرائم القتل ذات الدوافع السياسية.